الأردن: الإسلاميون يهاجمون العقلية «العرفية» لرئيس البرلمان ويحذرون من تغيير توقيت الإنتخابات ويطالبون بقانون جديد للإنتخاب

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام بدارين:

هاجم حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني المعارض بقوة وقسوة امس رئيس البرلمان عبد الهادي المجالي متسائلا عن الجهة التي انتخبته «قيما » على المصلحة الوطنية.

وندد رئيس كتلة الجبهة في البرلمان عزام الهنيدي بالتحرشات التي يقوم بها المجالي بالتيار الإسلامي مستهجنا تصريحات الأخير التي شن من خلالها هجوما على الحركة الاسلامية متهما اياها بالخروج عن الدولة،وساق عبارات تهديد ووعيد بحقها.

وقال النائب الهنيدي في تصريح له اتعجب وأستغرب من المنطق الذي يتكلم به رئيس مجلس النواب وأربأ به أن يفكر بعقلية عرفية قمعية وتطلق الاحكام الاتهامية على الآخرين وتشكك بانتمائهم للدولة الاردنية وحتى باعترافهم بها».

وكان المجالي قد قال في مقابلته مع جريدة «الرأي» في عددها الصادر الخميس الماضي «عليهم (الاسلاميون) أن يقولوا انهم لا يعترفون بالدولة مهما عملت لنفتش عن طريقة أخرى للتعامل معهم». وتساءل النائب الهنيدي معقباً: «لماذا كل هذا السيل من الاتهام والتشكيك بل والتأليب والتهديد للحركة الاسلامية»، وتابع بالقول: «الحمد لله أننا في هذا البلد الطيب أوسع من هذا الضيق وهذه اللغة الاستئصالية».

وقال: «لماذا يضع نفسه (المجالي) قيّماً على الدولة الاردنية ويطلق الاحكام على الآخرين حتى يكاد يعتبرهم خارج الدولة الاردنية، ويتكلم عن الحركة الاسلامية وكأنها طارئة على المجتمع الاردني وقادمة من كوكب آخر».

واعاد الهنيدي التذكير بان الحركة الاسلامية «حركة أصيلة في المجتمع الاردني وجزء من نسيجه الوطني. ولها امتدادها وعمقها في الشعب الاردني وليست بحاجة للتاكيد على أنها من صميم الدولة الاردنية، فلقد أثبتت بالمواقف عبر تاريخها الطويل أنها مع الدولة ومع الوطن وانحازت دوماً لأمنه واستقراره ورفعته ولمصالحه العليا، وانتقدت التجاوزات والاجراءات والسياسات الحكومية الخاطئة، ودعت الى الاصلاح الشامل».

واستغرب النائب الهنيدي اللغة المستخدمة في ثنايا حديث المجالي، متسائلا «لماذا لا يتناول الامور بهدوء وموضوعية بعيداً عن الانفعال والاتهامية والتشكيك الذي يحمل في طياته ضعف الحجة وغياب البرهان».

وأشار الهنيدي للجلسة الأخيرة لمجلس النواب بإعتبارها جلسة غير قانونية لإنه لم يبلغ عنها بوقت كاف كما لفت الى ما اعتبره مخالفة صريحة عندما تم «اهمال قوانين لها صفة الاستعجال لتمرير قوانين بعينها».

وعرج الهنيدي على اتهام المجالي لمن ينتقد قانوناً ويعمل على تغييره بالخروج عن الدولة الأردنية بالقول انه «منطق غريب، فقد انتقدت مراكز حقوق الانسان ومنها المركز الوطني لحقوق الانسان قانون منع الارهاب لأنه يأخذ بالشبهة ويحاسب على النية ويعاقب على الفعل قبل وقوعه، فهل هذا خروج على الدولة الاردنية؟! لقد فعلنا والكثيرون غيرنا ما بوسعنا لرد هذا المشروع أو تغييره من باب الحرص على الدولة والوطن وعلى أمنه واستقراره لاعتقادنا أن المبالغة بالتشديد والتضييق يؤدي الى الاحتقان والمس بحقوق المواطنين ويصادر الحريات ويعرض أمن الوطن للخطر. ولقد انتقدنا قانون الاجتماعات العامة الذي اتفقنا مع كتلة المجالي على تغييره في اتفاق مكتوب، ثم تقدمنا نحن بمذكرة تطالب الحكومة بتقديم مشروع قانون جديد، فهل هذا يعتبر خروجاً على الدولة الاردنية؟ و هل يعني نقد قانون ما والعمل على تغييره عدم الالتزام به ما دام قانوناً سارياً؟».

واشار النائب الهنيدي الى انه فيما يتعلق بقانون الوعظ والارشاد فقد «قال المجلس كلمته بعد نقاش موضوعي مستفيض وخرج بصيغة متوازنة، ولكن للأسف ونتيجة للضغوط تم تغيير البعض لمواقعهم، ولقد انتقدت الصحافة هذا التغيير في المواقف كما انتقده كثيرون، وهو ما ادى الى تعزيز الصورة السلبية لمجلس النواب في اذهان المواطنين». وشدد النائب الهنيدي على حرص الحركة الاسلامية على «القيام بواجب الدعوة لمواجهة تيارات الانحراف والاباحية والفساد»، منوهاً الى انه «كان لتلك الدعوة أثرها الكبير في توعية الناس وتعريفهم بحقيقة دينهم وبما فيه من قيم واخلاق ووسطية وتسامح واعتدال وحفظت المجتمع من الانحراف والغلو والتطرف». وتابع بالقول «ولم يقتصر القيام بواجب الدعوة على أشخاص من الحركة الاسلامية فقط بل قام بذلك الواجب كثيرون من أبناء هذا البلد الخيرين استجابة لقول الله عز وجل، «ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون».

كما انتقد الامين العام للحزب الشيخ زكي بني ارشيد تأخر الحكومة عن انجاز قانون انتخاب عادل، رافضا أي مبررات قد تساق لتأجيل موعد الانتخابات المقبلة.

وقال في تصريح له على الموقع الإلكتروني للجبهة امس: «هنالك إجماع وطني على ضرورة تغيير قانون الانتخاب الحالي»، مشيرا الى ان هذا ما عبر عنه كتاب التكليف للحكومة وما التزمت به في بيانها الذي حظيت بموجبه على ثقة مجلس النواب.

وشدد على ان قانون انتخاب «عادل وقادر على تمثيل القوى الوطنية تمثيلا حقيقياً» يعد «مدخلاً» للإصلاح السياسي، و«دليلاً على جدية توفر الإرادة السياسية للإصلاح»، ومنوها الى ان لجنة الأجندة الوطنية والأحزاب السياسية وغيرها من الهيئات قدمت تصورا لقانون انتخاب.

واعتبر بني ارشيد تأخر الحكومة في إنفاذ ما التزمت به مؤشرا على «عدم جدية الحكومة في الاصلاح السياسي» و «تكريساً لحالة انسداد الأفق السياسي الراهنة في المجتمع الاردني»، الامر الذي يعني «استمرار استئثار النخب الحاكمة بالسلطة المطلقة والنفوذ».

واكد ارشيد على «ضرورة اجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري»، رافضا بذلك المبررات لتأجيلها بالقول: «ان الظروف الاستثنائية الصعبة تستدعي مواجهتها من خلال الانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية واجراء الانتخابات في موعدها»، مشيرا الى ان «الظروف التي تمر بها فلسطين والعراق اصعب بمراحل مما هو في الاردن ومع ذلك أجريت الانتخابات في موعدها المحدد»، لان «الجبهة الداخلية المتماسكة اقدر على مواجهة التحديات،وهو ما لا يكون الا من خلال مشاركة حقيقية في اختيار الممثلين وصناعة القرار ورسم السياسات».

واعتبر بني ارشيد فكرة تأجيل الانتخابات «استخفافا بقدرات الانسان الاردني»، واستطرد بالقول «الشعب الاردني بلغ مرحلة النضج والرشد وليس بحاجة الى وصاية من احد ليختار عنه او له.. هذا ان حدث يشكل ردة عن الديمقراطية ويكشف نوايا مبيتة ضد الشعب الاردني».

وعقب على المخاوف التي يتم تداولها كمبرر لتأجيل الانتخابات من ان الحركة الاسلامية قد تكتسح هذه الانتخابات بالقول «الساحة السياسية ينبغي ان تكون ساحة تنافسية لكل الاحزاب والقوى والحكم هو صندوق الاقتراع».

ونبه الامين العام الى ان الحركة الاسلامية «ليست طارئة على الوطن وليست نبتا غريبا بل هي حركة وطنية معتدلة مستنيرة راشدة تحرص على الوطن ومصالحه العليا ولها برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعلنة،وتؤمن بمبدأ التعددية السياسية والديمقراطية الحقيقية،وتعمل وفق الدستور.

وذكر بان الحركة الاسلامية «حركة معارضة في الدولة الاردنية ولم تطرح نفسها نقيضاً او بديلاً».

ودعا الامين العام القوى الوطنية للتكاتف من اجل البدء بـ«حملة وطنية واسعة لتغيير قانون الانتخاب الحالي واجراء الانتخابات في موعدها الدستوري».

البخيت حولها للقضاء وإفادات الشهود معاكسة لما صرح به الوزير المتهم والمسألة بالملايين:

الأردن: مفاجآت وروائح «صراع» بين مراكز قوى على خلفية صفقة فساد «كابسات النفايات»

عمان ـ «القدس العربي»:

تطورات متسارعة جدا شهدتها أول دعوى فساد تقام ضد وزير سابق في الأردن فقد ظهرت أسماء جديدة بارزة على هامش هذه القضية وتقدم موظفون سابقون وحاليون في الحكومة بإفادات خلال التحقيق القضائي لا تعمل لصالح المتهم الأبرز في القضية الدكتور عبد الرزاق الطبيشات وزير البلديات السابق كما ظهر المزيد من التفاصيل والملابسات الخاصة بملف فساد «الكابسات» وفقا للتصنيف الإعلامي السريع لهذه القضية الطريفة.

وما كشف حتى الأن يشير الى ان صفقة «كابسات قمامة» هي حجر الأساس في شبهة الفساد في هذه القضية، فقد غادرت لجنة حكومية تمثل وزارة البلديات إلى ألمانيا بغرض التعاقد على شراء كابسات نفايات قديمة بأسعار معقولة لتوزيعها على المجالس البلدية في المملكة والصفقة تخص مئة كابسة على الأقل مما يعني انها تمثل عدة ملايين.

وحتى الأن لم تتضح اي تفاصيل يمكن ان تربط الوزير الطبيشات بهذه الصفقة التي لا زالت مشبوهة وتفوح منها رائحة الفساد المالي والإداري لكن الاوساط الإعلامية تتوقع المزيد من الإثارة مع ظهور المزيد من الأسماء الكبيرة في مجال البزنس والتجارة والسياسة عندما تنكشف المزيد من المعلومات. وكانت القضية برمتها قد بدأت عندما حول رئيس الوزراء معروف البخيت ملف فساد الكابسات في وزارة البلديات في عهد حكومة الرئيس علي أبو الراغب إلى القضاء لغرض التحقيق حيث سجل ديوان المحاسبة المركزي للدولة إعتراضات على تفاصيل هذه الصفقة.

والإسم الأبرز حتى الأن في هذه القضية هو الطبيشات وهو قيادي سابق في جماعة الأخوان المسلمين وشخصية معروفة في مناطق شمال الأردن ويعتبر من الأسماء الكبيرة في عالم السياسة ولم يعرف عنه الإنشغال في عوالم البزنس.

ولا احد يعرف بصورة محددة لماذا إختارت حكومة البخيت ملف الكابسات دون غيره لكي تعلن عنه بالصورة التي تمت لكن المسألة لها علاقة بالضرورة بحسابات بقاء الحكومة السياسي حيث يوجد عدة ملفات فساد قيد النظر والتحويل للقضاء لكن مكتب الرئيس البخيت قرر فتح أوراق هذه القضية التي بدأت ملامحها الرئيسية تتضح وان كانت شائكة ومعقدة على اغلب الأحوال بسبب صعوبة إثبات تورط الوزير الطبيشات بهذه الصفقة المشبوهة علما بان التهمة الموجهة حتى الآن للوزير السابق وأربعة أشخاص آخرين ذات صلة بالفساد الإداري وليس المالي.

والمفارقة التي ظهرت امس ان الأذرع الإعلامية المشغولة بقضية فساد الكابسات تمكنت وخلافا للعادة من الحصول على بعض المعلومات الخاصة بمسار التحقيق في القضية فقد نشرت وكالة عمون تقريرا مفصلا عن المجريات تضمن الإشارة لإفادات تربط بين الطبيشات وبين مجمل ما حصل في هذه القضية.

وحسب المعطيات كان الطبيشات الموجه الأساسي لإطلاق تعليمات للجنة التي كلفت بشراء الكابسات من ألمانيا وتعليماته هي الأساس كما حصلت مخالفات لقانون اللوازم لإن صفقة الشراء مرت بدون علم السفارة او التنسيق معها خلافا لاحكام القانون.

ورغم ان التحقيق القضائي يتخذ مسارا إجرائيا في هذه القضية إلا انها خضعت للتسييس بمجرد ولادة لحظتها الاولى فالحكومة لها أغراض سياسية وشعبية من وراء الكشف عنها وفي هذا التوقيت تحديدا والتعليق الأولى للطبيشات كان سياسيا بحيث تحدث عن شبكة متنفذين تحاول الإساءة إليه واعدا بالكشف عن مفاجآت إذا إستمرت حملة التشكيك.

وإحدى مفاجآت القضية تمثلت بورود إسم رجل أعمال بارز كان صديقا ومقربا من عشرات الشخصيات الوزارية والسياسية وتحديدا في عهد حكومة الرئيس علي أبو الراغب وهذه معطيات تعني ان إحتمالية إنفتاح الصراع النخبوي على هامش هذه القضية لإن المتهم الرئيسي الطبيشات من الوزن الثقيل ولإنه كذلك بدأ الرئيس البخيت به في إطار الخيار السياسي.

سخرية من ضعف الاحزاب ومعارك بينها.. واشادة بانجازات مبارك في اكتوبر.. و «وجهة نظر» جمال في التلفزيون المصري

طلعت السادات يهدد بكشف خيوط المؤامرة.. وحقائق عن حضور جيهان تشريح جثة السادات للتأكد من عدم تعرضه لرصاص من الخلف

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ

من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين عن الاجتماع الوزاري الذي عقده الرئيس مبارك وحضره رئيس الوزراء وعدد من الوزراء لمناقشة كيفية النهوض بالشباب ليساهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتطوير معسكرات الشباب وانديته ومشاريع وقصور الثقافة، ولكن الملفت في الاجتماع الوزاري كان حضور اثنين من غير الوزراء حضرا بصفتيهما الحزبية وهما الدكتور محمد كمال عضو امانة السياسات وامين التدريب والتثقيف والمهندس محمد هيبة امين الشباب بالحزب الوطني الحاكم.

ونشرت الصحف عن حديث جمال مبارك في برنامج «وجهة نظر» بالتلفزيون المصري وموافقة المجلس الاعلى للصحافة على طلبات باصدار 16 صحيفة جديدة لشركات صحافية واحزاب وموافقة اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية على مشروع مركز القاهرة المالي والاداري قرب قلعة صلاح الدين وفق الضوابط التي حددتها اليونسكو وافتتاح مصنع لانتاج الغاز الطبيعي من المخلفات الزراعية بقرية كفر العزازي بمحافظة الشرقية بمساعدة من الصين. واخبار المعتمرين وعمليات النصب التي تتم عليهم وازالة تعديات على اراض مملوكة للدولة في منطقة طرة بالقاهرة وقيام اهالي قرية المنشأة الصغرى بمحافظة القليوبية باغلاق طريق بنها ـ كفر شكر ساعتين باشعال اطارات السيارات والتجمهر والهتاف ضد الحكومة بسبب مقتل طالبة من القرية صدمتها سيارة مسرعة وهي تعبر الطريق، والقبض على خمسين للتحقيق معهم واستمرت معدلات الجرائم كما هي، بل زادت رغم حبس الشياطين واخبار مسلسلات التلفزيون وبرامج الاذاعة ولم تنشر اخبار عن قضية طلعت السادات التي سنبدأ بها تقريرنا اليوم.

طلعت السادات

والى طلعت السادات وقضيته وعدم توقفه عن الادلاء بالاحاديث ومنها حديثه في «صوت الامة» الذي اجراه معه زميلنا محسن عيد وكان قبل بدء التحقيق معه في النيابة العسكرية وقال فيه: «واذا كان جمال السادات قد اصدر هذا البيان باعتباري اتحدث عن اسرة السادات فانني اقول انني لا اتحدث هنا باسم اسرة السادات ولكن باعتباري نائبا بمجلس الشعب وممثلا عن هذه الامة وباسم من امثلهم في مجلس الشعب، لقد دأب جمال السادات على ذلك واذكر انه في عام 1982 وبعد ان انقضت السلطة علينا نحن أسرة المرحوم عصمت السادات بقصد النيل من تاريخ السادات واغتياله مرة اخرى في طهارته ووطنيته فوجئنا بالمهندس جمال السادات يقول ان عمي عصمت السادات هو اخ غير شقيق لوالدي وليست لنا به علاقة وكان ذلك لحساب من اطلقوا شعارات الطهارة والشفافية. وامس اطلقها لحساب صديقه جمال مبارك واليوم يطلقها لحساب 5 % من قيمة شركة المحمول الثالثة اي ان المال هو الذي يحرك الامور حتى لو كان ذلك على حساب تاريخ زعيم عاش من اجل هذه الامة واستشهد يوم نصره. ولذلك تقدمت بسؤال في مجلس الشعب الى رئيس الوزراء ووزير الاستثمار ووزير الاتصالات عن حقيقة حصول جمال السادات على نسبة 5 % من الشركة خاصة ان والده الزعيم محمد انور السادات لم يترك ميراثا سوى حب الناس. المؤسسة العسكرية هي المؤسسة التي اعادت للامة هيبتها وكرامتها بعد ذل وانكسار. وقد شرفت بانتمائي اليها مجندا. واقدر لها ولرجالها مواقفهم وبطولاتهم وخلال الاسابيع القليلة الماضية وبعد ان يئست، كما يئس غيري من ابناء شعب مصر وبعد ان فاحت رائحة الفساد من كل مكان والفوضى من كل اتجاه طالبت ان يترأس مجلس الوزراء احد ابناء المؤسسة العسكرية ليعيد الانضباط الى هذا الوطن، طالبت بذلك بعد هذه الشعارات التي تولد ميتة من رحم نظام لا يعرف الديمقراطية ويستخدمها كيافطات وواجهات فقط لزوم الاستقبالات والذي منه، فكيف اسيء للمؤسسة العسكرية وهي عندي الحصن الاخير لكل انزلاق بالسلطة، ولكن الذين صاغوا لجمال السادات هذا البيان كانوا يريدون الوقيعة بيني وبين اسمى مؤسسات الوطن التي تحافظ على ارضه وشعبه ومستقبله، لكنني في نفس الوقت اتحدث عن خروقات واهمال يصل الى درجة العمد وادى الى اغتيال رئيس الجمهورية فلماذا لا يكون هناك تحقيق واسع يعيد الحقوق ويعاقب الجناة بدلا من حصولهم على مكافآت وترقيات استثنائية ومناصب. لا بد ان نذكر ان الحرس الخاص لرئيس الجمهورية انفق عليه 25 مليون دولار من المنحة الامريكية لمصر فهل قام الحرس بعمل يساوي دولارا واحدا رغم ان الجميع كان يتحدث عن وضع غير طبيعي، واركز في هذا المقام ان احمد سرحان قائد الحرس الخاص لم يقم بأي عمل ورغم ذلك تمت ترقيته وشقيقه كان يعمل قائدا لحرس نائب رئيس الجمهورية آنذاك. وعملية الاغتيال يمكن ان ارصدها منذ اغتيال 19 قائدا من قادة افرع القوات المسلحة ومعهم المشير احمد بدوي وزير الدفاع واذكر ان الازمة تبدأ من الفضائح التي عرفها من شركة ـ امبريال انترناشيونال اند ـ حيث حصلوا على مستندات تقول ان المصريين القائمين على شراء السلاح من امريكا مزورون، حيث تم ضبط احدهم وهو الان شخصية مالية كبيرة بفواتير مزورة وقدم للمحاكمة وصدر ضده حكم بالغرامة وهذا موجود في القضية رقم 5 لسنة 1982 حصر تحقيق المكتب الفني للنائب العام، حيث جاء لوالدي المرحوم عصمت السادات احد رجال الاعمال المصريين ومعهم شركة امبريال انترناشيونال المتخصصة في نقل السلاح للعمل مع الشركة المصرية للملاحة وتعتمد الفكرة على قيام هذه الشركة بشراء مراكب نقل السلاح المصري من امريكا ويسدد قيمة لمراكب من قيمة النقل وبالتالي تمتلك مصر هذه المراكب ويتم وضع ضباط بحرية مصريين لقيادة هذه المراكب، والتقيت مع المشير احمد بدوي الذي استدعى اللواء ابو غزالة الذي عاد لتوه من واشنطن، حيث كان يرأس مكتب مشتروات السلاح. وكادت تحدث مشادة بيني وبين ابو غزالة بمكتب المشير بدوي خاصة ان رجل الاعمال المصري كان قد اقدم على القيام بهذا العمل من اجل مصر بعد التزوير الذي وقع في شركة ترسام، وقال لي المشير بدوي ان هذا العمل من اجل مصر وسوف اذهب للمنطقة الغربية وعندما اعود سوف ادرس هذا الموضوع باهتمام وعناية وسافر الرجل ومعه قادة افرع القوات المسلحة ولم يعودوا، وكانت هذه هي البداية لعملية الاغتيال التي تمت على مراحل. وهذه المرحلة هي التي فتحت الطريق لتولي القيادات الجديدة الاماكن القيادية حتى يتم احكام الحصار على الرئيس وقالوا عن الوفاة في البداية ان مروحة الطائرة ضربت في السلك ثم عادوا وقالوا ان البلح اللي كانوا القادة شايلينه في الطيارة هو اللي عمل هذا الثقل بينما نجا طاقم الطائرة.

واللواء سمير سيف اليزل والذي كان في ذيل الطائرة بالمصادفة ثم بدأت عمليات نسج الخيوط حول الرئيس ومنها التقارير التي ارسلوها للرئيس عن عبود الزمر لاخافته حتى ان احد الصحافيين سأل السادات عن حقيقة الصراع على السلطة في مصر بينه وبين النائب حسني مبارك، فرد السادات قائلا: ليس هناك اي نزاع على السلطة والنائب سوف يأتي بعدي مكملا المسيرة لكن السادات كان يدرك ما يدور حوله وهناك واقعة مهمة وهي لقاؤه بالمرحوم حسن ابراهيم احد الضباط الاحرار وذلك قبل اغتياله بنحو شهر تقريبا، ونشرت هذه الصورة في مختلف الصحف وهذا يعطي دلالة ان الرئيس قد بدأ مرحلة عدم الثقة فيمن حوله، لذلك كان من المنتظر احداث تغييرات كبيرة وان يلعب الدكتور مصطفى خليل دورا بارزا في هذه المرحلة، وسوف اتقدم هذا الاسبوع بمذكرتين احداهما الى مجلس الشعب والثانية للامم المتحدة وسوف ارفق بهما المستندات التي تؤكد ما اقول ومنها الاحكام التي كانت قد صدرت من واشنطن ضد صاحب شركة ترسام والتي ارسلت صورة منها الى وزير الدفاع ورئيس الاركان آنذاك، والقضية رقم 5 لسنة 1982 حصر تحقيق المكتب الفني للنائب العام كما سأطالب باعادة فتح التحقيق في مقتل المشير احمد بدوي وقادة افرع القوات المسلحة وسوف اطالب بسؤال الطيارين وكذلك اللواء سمير سيف اليزل وسأضم برنامج «غود مورننغ امريكا» والذي تحدث فيه مقدم البرنامج جاك اندرسون عن عمولات السلاح في واشنطن من المصريين القائمين على ذلك هناك بالاضافة الى حقيبة المستندات التي قمت بتسليمها لمساعد المدعي الاشتراكي المستشار حسن عبد الحميد في 16 تشرين الاول (اكتوبر) 1982 بعد التحفظ علينا ومراسلات السفير اشرف غربال سفير مصر في امريكا من اب (اغسطس) حتى تشرين الاول (اكتوبر) من السفارة الى رئاسة الجمهورية والتي تشمل زيارة الرئيس السادات لامريكا وبعد ذلك زيارة نائب رئيس الجمهورية لامريكا، فقد عاد النائب من واشنطن يوم 4 تشرين الاول (اكتوبر) وحدث الاغتيال في 6 تشرين الاول (اكتوبر) خاصة ان اشرف غربال قال قبل ذلك انه حضر كافة لقاءات نائب الرئيس مع كل المسؤولين الامريكيين فيما عدا لقائه بجهاز المخابرات الامريكية».

هذا ما قاله طلعت وفي الحقيقة فان الوقائع والأدلة التي يستند اليها تبدو غير متماسكة وانا لا اريد الدخول في مناقشة معه، لكن بما انني سمحت له بهذه المساحة حتى تبدو وجهة نظره واضحة امام القارئ فمن الضروري توضيح عدد من النقاط والوقائع حتى تتكامل المعرفة بالموضوع وجوانبه واشخاصه.

1 ـ ان حسن ابراهيم الذي اشار الى انه قابل السادات هو المرحوم حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة ثورة 23 تموز (يوليو) 1952، وهو من مجموعة الطيران.

2 ـ وزير الدفاع المرحوم احمد بدوي كان اثناء حرب تشرين الاول (اكتوبر) 1973 قائدا للجيش الثاني الميداني، المتمركز من الاسماعيلية حتى بورسعيد على البحر الابيض.

3 ـ ان عدم حضور السفير المصري في امريكا اشرف غربال لاجتماع نائب رئيس الجمهورية حسني مبارك في المخابرات الامريكية لا يمكن ان يكون كما ذهب اليه ذهن طلعت، فأولا ليس فيه غرابة وكل الدول تتبعه اذا كان المطلوب مناقشة قضايا حساسة، او معينة بعيدة عن وزارة الخارجية، وثانيا ان الاجتماع لم يكن يتم الا بترتيبات مسبقة في القاهرة وبطلب السادات نفسه، وثالثا ان السادات كان قد دخل في تحالف امني مع المخابرات الفرنسية والامريكية والايرانية ايام الشاه، فيما عرف باتفاق سفاري، ومبارك وقتها كان السادات قد كلفه بالتنسيق بين اجهزة الامن المصرية وكان هذا معروفا من عام 1978 على ما اتذكر لا التدخل في اعمالها. ورابعا: ان المعلومات عن تكون مراكز قوى في الجيش وغيره ضد السادات غير حقيقية بالمرة، وكانت سلطة السادات ساحقة، وحريصا على عدم التسامح في نشوء اي مركز قوة يمكن ان يناوئه، خاصة من الجيش بعد تجربته مع المرحوم الفريق محمد احمد صادق وزير الدفاع والذي كان رئيسا لهيئة اركان حرب الجيش وساند السادات في المعركة التي سميت بمراكز القوى في 15 ايار (مايو) سنة 1971، وعينه السادات وزيرا للدفاع ثم اقاله في تشرين الاول (اكتوبر) 1972 لاعتقاده انه قد يعيد قصة نفوذ المشير عبد الحكيم عامر في الجيش ايام خالد الذكر. كما اعتقد السادات ان صادق كون مجموعة مناوئة عارضت دخول الحرب الا بعد استكمال اسلحة وخطوط ذخيرة وان يكون هدف الهجوم الاندفاع الى مضايق سيناء واحتلالها. وهو ما يتطلب توافر اسلحة معينة لان القوات التي ستصل للممرات تحتاج حماية جوية دائمة وظهرت هذه الخلافات اثناء اجتماع للمجلس العسكري، ومن المعروف انه بعد اقالة صادق انتهى الامر الى الأخذ بخطة اخرى وهي ان تعبر القوات قناة السويس، وتندفع لاحتلال مساحة تتراوح من عشرة الى 12 كيلومترا فقط، اي لا تصل للممرات وتقيم خطوط دفاع قوية وتكون تحت حماية قواعد صواريخ سام 2 و3 على الضفة الغربية، وبالتالي فشل فاعلية الطيران الاسرائيلي، اي ان المسألة لم تكن مركز قوة، كما بدا الأمر، وهو ما اكده لي المرحوم الفريق محمد احمد صادق بعد ذلك، اكثر من مرة في منزله بحي الزمالك وعندما سألته ان كان حقا يريد تدبير انقلاب او التحول الى مركز قوة مشابه لما كان عليه عبد الحكيم عامر، نفى تماما بل قال لو كانت المسألة انقلاب كما يرددون فقد كان سهلا لكن هذا لم يدر في خيال اي احد منا، كان كل هدفنا خوض معركة مأمونة فقط، المهم ان السادات بعد اقالة صادق اتخذ عدة ترتيبات كان من شأنها استحالة ظهور اي مركز قوة داخل الجيش مناوئة له بالاضافة الى ان هذا الاحتمال لم يداعب خيال احد، اما بالنسبة لحادث سقوط طائرة الهليوكوبتر التي تقل وزير الدفاع احمد بدوي وقادة الافرع، فان الشائعات التي انطلقت وقتها اتهمت السادات بتدبير الحادث لان القادة كانوا يدبرون انقلابا وهو غير صحيح ايضا، كما سرت اشاعة بعد اغتيال السادات ـ لا اعلم مدى صحتها ـ ان زوجة المرحوم احمد بدوي اطلقت زغرودة لانها كانت تعتقد ان سقوط الطائرة كان بمؤامرة من السادات، وهي كما قلنا مستبعدة تماما، لان السادات كان قادرا على عزل من يريد عزله وهي سلطات الرئيس الدستورية ولا يتصور ان يلجأ لمثل هذا الاسلوب.

وأصل اخيرا الى ان الاغتيال وحقيقته هي التي نشرت وظهرت في المحاكمات، وقد اخبرني المرحوم الفريق محمد احمد صادق عندما كنت معه بعد ايام من الاغتيال بان ابنه الطبيب في مستشفى المعادي العسكري اخبره بانه عندما وصلت الطائرة الهليوكوبتر التي نقلت جثمان السادات للمستشفى حضرت السيدة جيهان واصرت على ان تحضر عملية تشريح الجثة وفشلت كل المحاولات لاثنائها عن ذلك فسمحوا لها وطلبت ان ترى ظهر السادات لتعرف ان كانت قد اطلقت عليه رصاصات من الخلف ام لا وتأكدت انه لا اصابات من الخلف فغادرت المكان.

وبقيت ملاحظة اخيرة.. وهي ان المعلومات عن عبود الزمر وكان ضابطا في المخابرات الحربية، ارسلها وزير الداخلية اللواء محمد النبوي اسماعيل للسادات. فهل يتهم طلعت النبوي بالاشتراك مع العسكريين ايضا؟! مرة اخرى عملية الاغتيال، وحقائقها هي التي نشرت وقتها.

وقد عزز محامي الجماعة الاسلامية وعضو مجلس نقابة المحامين منتصر الزيات ذلك بالقول امس في جريدة «روز اليوسف»:

«كانت الفكرة قد اختمرت في ذهن الملازم اول خالد الاسلامبولي منذ اعلن في 22 سبتمبر عن اختياره للمشاركة في العرض العسكري بعد فترة استبعاد طويلة نتيجة تحذيرات استخباراتية لعلاقاته العربية ببعض المتطرفين كما ذكرت تلك التقارير وسارع فور اختياره بالذهاب الى معلمه وشيخه وصاحب التأثير القوي عليه المهندس محمد عبد السلام فرج بمنزله ببولاق الدكرور حيث ابلغه بقراره انه عازم على اغتيال السادات الذي نحى الشريعة الاسلامية وفصل الدين عن السياسة وانهى حالة الجهاد بقوله حرب اكتوبر آخر الحروب، والذي اهان العلماء وسب الشيخ احمد المحلاوي وقال عنه اهو مرمي في سجنه زي الكلب، ووصم الشيخ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية في السويس اثناء حرب اكتوبر 1973 بالجنون والذي اعتقل شقيقه محمد وآخرين من اعضاء الجماعات الاسلامية وطلب الاسلامبولي من فرج ان يمده بمعاونين وسلاح وذخيرة. ولم يحتج فرج لمحاولة اثناء الاسلامبولي عما انتواه لعدة اسباب، اهمها انه شخصيا يريد المغامرة لافتضاح امر تنظيمه، وانه هو شخصيا مطلوب القبض عليه في قرار التحفظ اياه، ولان خالد قد قرر وحسم خياراته ولذلك اوفد فرج طبيب الاسنان محمد طارق ابراهيم وزميله المهندس صالح جاهين الى المقدم مهندس ممدوح ابو جبل بمنزله في منطقة وراق العرب بامبابة وطلب منه تجهيز ثلاث ابر ضرب النار وبعض الذخيرة عيار 7,62 وارسل في استدعاء الضابط متقاعد عبد الحميد عبد السلام والضابط احتياط عطا طايل حميدة رحيل، والمساعد حسين عباس بطل الرماية في القوات المسلحة وقتها، وارسل صالح جاهين او طارق ابراهيم الى علي فراج واسامة قاسم في الشرقية طالبا منهما توفير عدد من القنابل اليدوية على وجه السرعة لاستخدامها في عملية اغتيال السادات وهكذا يمكن النظر الى عبد السلام فرج بانه المدبر والمخطط الرئيسي لعملية اغتيال السادات والى دور خالد الاسلامبولي كصاحب قرار التنفيذ».

مبارك واكتوبر

والى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه وحرب اكتوبر المجيدة ودوره فيها الذي قال عنه زميلنا ممتاز القط رئيس تحرير «اخبار اليوم»:

«وفي يوم 6 اكتوبر نفذ الفريق طيار حسني مبارك قائد سلاح الطيران ضربة جوية صاعقة ومفاجئة لاسرائيل زلزلت كيانها، واصابتها بالذهول والرعب، وكانت هذه الضربة هي مفتاح النصر. انطلق بعدها الرجال من ابطال قواتنا المسلحة يعزفون اعظم سيمفونية عسكرية شهدها التاريخ، واصبح بطل اكتوبر صاحب الضربة الجوية الاولى حسني مبارك نائبا لرئيس الجمهورية ثم رئيسا للجمهورية تعيش فيه روح اكتوبر بجلالها وسموها وقدرتها على اجتياز الصعاب، وبايمانها بعمل الفريق وبالتنسيق الكامل بين المؤسسات، قاد حسني مبارك سفينة الوطن بنفس الكفاءة التي قاد بها اسراب الانتصار، هذه حكاية اكتوبر المجيد في تلخيص لا يمكن ان يوفيه حقه، وهذه روح اكتوبر التي انجز بها حسني مبارك انتصاراته الكثيرة في زمن السلم الذي اختارته مصر عنوانا لمستقبلها وعهدا لبطل اكتوبر اننا معه وبه شعب يستطيع ان يصنع المعجزات كما صنعها في حرب اكتوبر 1973 مع رجاله البواسل من قواتنا المسلحة وتحية لارواح الشهداء الابرار الذين ضحوا بحياتهم ليكتبوا اغلى انشودة للنصر وفي مقدمتهم الراحل العظيم الرئيس السادات».

وهكذا يكون الكلام والا فلا، وان كنت لم افهم لماذا انزل السادات من موقع رئيس الجمهورية وقت الحرب الى موقع احد الشهداء؟

واذا تحولنا لـ«المصري اليوم» في نفس اليوم ـ السبت ـ حيث مقال زميلنا وصديقنا والمحرر العسكري لجريدة «الوفد» اسامة هيكل تعاودني الشكوك فيه ولم اعد استريح له بقوله:

«مرة سألت المشير الراحل محمد عبد الغني الجمسي رحمه الله، هل تستطيع مصر تحقيق نصر مثل نصر اكتوبر؟ فجاءت اجابته دموعا صامتة دون ان يحرك لسانه.. اننا نعيش عصرا من الاكاذيب المفضوحة التي تشبه بيانات الاذاعة المصرية خلال حرب 1967، السواد الاعظم من شعب مصر مطحون. التعليم تحول من مجاني محترم الى تعليم مكلف جدا، نصف سكان القاهرة لا تصل اليهم المياه العذبة الا صدفة، الاسعار تتضاعف بجنون واصبحت مصر دولة عشوائية يتخللها احيانا بؤر مخططة. والدولة تزعم ان هناك ديمقراطية وان هناك احزابا وكل طفل صغير يولد في مصر يعلم علم اليقين ان مصر ليس فيها ديمقراطية ولا احزاب. لقد رحل الجمسي وهو الرجل الذي رسم خطة الحرب التي نحتفل بذكراها الان وقد رحل عنا كثيرون غيره من رجال هذه الحرب الذين امتزجوا مع المجتمع في كيان واحد يدافع عن الوطن ويسترد الارض المغتصبة، كلهم انكروا ذاتهم ولم ينسب احدهم النصر لنفسه واذكر انني في عام 1998 طلبت من المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة ـ متعه الله بصحته ـ تعليقا على زعم اسرائيل بانها انتصرت في حرب اكتوبر، فقال لي بأدب جم، انه كان ضابطا صغيرا في الحرب وان هناك قادة اكبر منه خلال الحرب اقدر على الحديث عن النصر، واشار للمشيرين الجمسي ومحمد علي فهمي اللذين كانا على قيد الحياة وقتها، عموما لقد مضى النصر ولم يتبق لنا الا الاحتفالات والذكريات والتساؤلات التي لا نجد لها اجابات كل اكتوبر وانتم بخير».

كل اكتوبر ونحن بخ